

المركز القانوني للأستاذ الجامعي المعار خدماته للتعليم الأهلي

أ.م.د. قاسم عبد الجليل محسن(*)
م.م. وائل سمير خليفة(**)

وتقدمها، إذ يقوم بدور كبير ومؤثر وفعال في تطوير الحياة والمنظومة الثقافية لأي دولة بأبعادها الأدبية والعلمية والتقنية والفنية كافة، كما يلعب التعليم الجامعي دوراً رئيساً في توليد المعرفة المتخصصة، ويسعى إلى تطوير مهارات وقدرات الإنسان الذي يعد محور العملية التعليمية وغايتها الأساسية، ومن ثم فإن كل دولة تستهدف في الوقت الحاضر الحصول على المزايا والخطط التنافسية من أجل بناء جيل من المتعلمين القادرين على حمل راية الريادة والتفوق.

وقد شهدت الجامعات العلمية العراقية عدداً من الأنظمة التي هدفت إلى تطوير التعليم، وسعت إلى إنجاز العديد من الأهداف الهامة، ومنها ضمان الجودة في التعليم الجامعي الذي يعد بمثابة استثمار في الرأسمال البشري والداعم الأساس للأمن القومي، وإدراكاً منها لأهمية هيئة التدريس كعامل أساس في نجاح الإنتاج البشري الذي يمثل الطالب قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتوفير مجموعة كبيرة من النظم العلمية الأساسية وتوظيفها من أجل إنجاز الأهداف الكبرى التي يسعى التعليم العالي لتحقيقها، مثل إغارة خدمات

الملخص

يعد التعليم الجامعي واجهة الحضارة وأهمية كل بلد ومن خلاله يتم قياس تقدمه ومدى احترامه لحقوق الإنسان. لهذا سعت على إنشاء جيل متعلم قادر على أداء واجباته في العلوم والإنسانيات والتكنولوجيا وغيرها من فروع العلوم التي تتطلبها وعلى وجه الخصوص في مراحل تقدمها وتغييرها. وفي عام ١٩٦٣ ولد التعليم الجامعي الأهلي العراقي الذي ساهم ضمن خطة الدولة في انطلاق نوعية فريدة ومتميزة ببروز أساتذة جامعيين يشار لها بالكفاءة العالية. وتوجت هذه الانطلاقة في عام ٢٠١٦ من خلال سن قانون التعليم العالي الأهلي رقم (٢٥) ووفقاً للمادة (٤٧) من القانون المذكور سمحت بإغارة خدمات الأستاذ الجامعي إلى التعليم العالي الأهلي.

الكلمات المفتاحية: الأستاذ الجامعي ،
التعليم العالي ، الإغارة .

المقدمة

تنبني المنافسة العالمية على التعليم الجامعي لأنه العامل الرئيس وراء تقدم الدول ورقبها

Qassim.Lawyer2019@gmail.com

Waelsamer86law@gmail.com

(*) جامعة الاديان والمذاهب

(**) جامعة الاديان والمذاهب / قم - ايران

أهمية البحث

يكمّن جوهر هذا البحث في توضيح أهمية النتائج التي تم التوصل إليها، حيث يلقي الضوء على أهمية ومنزلة الأستاذ الجامعي المعارة خدماته إلى التعليم العالي الأهلي ودوره في إنجاز الأهداف الرئيسية والتي تحاول الجامعات الأهلية تحقيقها، فضلاً عن توضيح الموقف القانوني للأستاذ الجامعي المعارة خدماته إلى التعليم العالي الأهلي عن طريق توضيح ما له من حقوق وما عليه من واجبات تجاه الجامعة الأهلية.

أسباب اختيار الموضوع

توجد مجموعة من الأسباب وراء اختيار هذا الموضوع، ومن أهمها توضيح الدور الهام الذي يقوم به الأستاذ الجامعي المعارة خدماته في إمداد الطلاب بالمعرفة والقدرات والمهارات المؤهلة لهم للدخول في سوق العمل، فضلاً عن توضيح دوره في إنجاز الأهداف الرئيسية التي تحاول الجامعات العراقية تحقيقها فضلاً عن أن المادة ٤٧ من قانون التعليم العالي الأهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦م لم تُشر بشكل صريح إلى مسؤوليات وواجبات الأستاذ الجامعي المعارة خدماته إلى التعليم العالي الأهلي.

خطة البحث

يتكون هذا البحث من مبحثين؛ ويوضح المبحث الأول تعريف الأستاذ الجامعي المعارة خدماته إلى التعليم العالي الأهلي، ويشتمل على مطلبين؛ الأول: ماهية الأستاذ الجامعي بالتعليم العالي، والآخر البحث في ماهية الإعارة (مفهوم، تعريف، خصائص وأهداف)، بينما يتناول المبحث الثاني التكيف القانوني للأستاذ الجامعي ويقسم على مطلبين؛ الأول: الحقوق التي يتمتع بها الأستاذ الجامعي المعارة خدماته، بينما يناقش الثاني الواجبات التي تقع على عاتق الأستاذ الجامعي المعارة خدماته

الأستاذ الجامعي إلى التعليم العالي الأهلي، وفقاً للمادة ٤٧ من قانون التعليم العالي الأهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦، حيث ذكرت وفقاً لتوصية مجلس التعليم العالي الأهلي أن للوزير الحق في الموافقة على إعارة خدمات هيئة التدريس من الجامعات الرسمية إلى الكليات والمعاهد والجامعات الأهلية، وقد نصت المادة ٤٧ - سادساً على حقوق الأستاذ الجامعي المعارة خدماته، أما المادة ٤٧ - سابعاً فإنها لم تذكر بشكل صريح المهام والمسؤوليات التي ينبغي أن يقوم بها الأستاذ الجامعي المعارة خدماته إلى الجامعة الأهلية.

مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي:

ما هي المهام والمسؤوليات التي ينبغي أن يقوم بها الأستاذ الجامعي المعارة خدماته إلى التعليم العالي الأهلي تجاه الجامعة الأهلية وفقاً لقانون التعليم العالي الأهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦؟

أهداف البحث

١- التعرف على الأسس العامة التي تنبني عليها إعارة خدمات الأستاذ الجامعي إلى التعليم العالي الأهلي.

٢- الوقوف على ما إذا كان الأستاذ الجامعي قد أعار خدماته بشكل يتلاءم مع أهداف الجامعة الأهلية.

٣- حصر العوامل التي تسببت في إعارة خدمات الأستاذ إلى التعليم العالي الأهلي.

٤- توضيح الموقف القانوني للأستاذ الجامعي المعارة خدماته إلى التعليم العالي الأهلي من جهة حقوقه وواجباته نحو الجامعة الأهلية.

المبحث الأول

الأستاذ المعارة خدماته إلى التعليم العالي
الأهلي

المطلب الأول

ماهية الأستاذ الجامعي بالتعليم العالي

تطور التعليم تطوراً كبيراً مع مرور الزمن، وتوافق ذلك مع ما حدث من تطور بشري نظراً لبروز أهميته منذ القدم، وقد اقتصر في البداية على التعليم الديني وبالأمر المتعلقة بالكتب السماوية كما كان في روما، والهند، وفي الحضارة الإسلامية أيضاً، ومع ذلك فقد اهتم التعليم بمرور الوقت بموضوعات وفروع أخرى جديدة كالطب والعلوم والهندسة وغيرها.

وبما أن التعليم العالي هو المرحلة الأخيرة في المنظومة التعليمية، فإنه هو الذي يقوم بتزويد سوق العمل برأس المال البشري ذي البناء والتكوين العالي والمتخصص في شتى المجالات والمؤهّل للتكيف مع التغيرات التقنية والاقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي والقادر على تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

إن الأستاذ الجامعي هو موظف عام وقد نظم مركزه القانوني بقانون خاص هو قانون الخدمة الجامعية ، وقد أولى المشرع القانوني في العراق بسن عدة قوانين ومنها قانون التعليم العالي الأهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦م الذي هو مدار بحثنا هذا ، ويرتبط دور الأستاذ الجامعي باحتياجات المجتمع ، فهو الذي يستجيب ويلبي حاجاته الرئيسة، حيث يستغل ما لديه من معرفة نظرية وتطبيقية لتكوين وبناء أفراد يستطيعون تحقيق التطور الاجتماعي، ومع ذلك فإن هذا البناء يرتبط بمدى استقلاليته في انتقاء البرامج والأهداف التي يرغب في تحقيقها والأدوات

والطرق والوسائل المستعملة في ذلك بما يتوافق مع الصالح العام

وكذلك يعد الأستاذ الجامعي هو العنصر الرئيس والهام في نشر الثقافة التعليمية في الجامعة.

أ.الأستاذ الجامعي:

يُعرّف الأستاذ الجامعي بأنه :

مختص يستجيب لطلب اجتماعي، يتحكم في عدد لا بأس به من المعرفة والمعرفة العملية، وهو عامل حر في اختياراته البيداغوجية (طرائق التدريس) ، مع الحرص على جعل حرية المبادرة والاستقلالية توافق وبكل حساسية منفعة المستعملين^(١)، ويعرف أيضاً على أنه :

مدرس وباحث ومفكر ومشرف على أبحاث الطلبة، وعضو فاعل في خدمة المجتمع ومرشد ومربي للطلبة^(٢).

ب. التعليم العالي:

يقصد بالتعليم العالي؛ التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي^(٣).

"هو كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة^(٤)."

ج- أهمية التعليم العالي

يعد التعليم العالي هو المسؤول عن إنتاج رأس المال البشري الذي تم تأهيله ومواءمته

مع احتياجات التنمية الاقتصادية، كما يكون في وسعه الاستجابة للمتطلبات والتغيرات المستمرة على الصعيدين المحلي والعالمي^(٥).

د- أنماط التعليم العالي

أدى ازدياد عدد الطلاب في التعليم العالي والمتحقين به إلى الحاجة إلى التوسع في المنشآت وتوفير مقاعد إضافية من أجل احتواء الزيادة السنوية في هذه الأعداد، ويشكل ذلك عبئاً على الحكومات حيث يجب عليها توفير البنى التحتية اللازمة، وقد ظهرت أنماط وأشكال جديدة لحل هذه المشكلة ومنها: الجامعات الافتراضية، والجامعات المفتوحة والتي تقوم في الأساس على مبدأ التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد من خلال استعمال وسائل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويمكن تصنيف أنماط التعليم العالي على النحو الآتي:

١. التعليم الحضوري (التقليدي) :

يمكن وصف هذا النمط من التعليم الذي يعتمد على لقاء الدروس المنهجية وجهاً لوجه في غرفة الصف، حيث يتوجب حضور الأستاذ والطالب أثناء وقت المحاضرة. تم استعمال طريقة التعليم هذه لعدة قرون، أو منذ بداية نظام التعليم العالمي، وتعتمد طريقة التعليم الحضوري على الثقافة التقليدية، والثقافة التقليدية هي الدعامات الأساسية لنقل المعرفة، ودور الطالب هنا فقط فهو مستلم للمعلومات التي يحفظها دون عناء^(٦).

تعتمد طرق التعليم الحضوري على ثلاثة محاور رئيسية هي: الأستاذ، والطالب، والكتاب، بما في ذلك المعلومات التي يحتويها الكتاب، ومن ثم لا توجد وسائل تعليمية مبتكرة أو تقنية. يمكن القول أن التعليم الحضوري يتكون من الأساتذة والطلاب والسبورة والكتب في الصف^(٧).

٢ التعليم عن بعد:

يعرف التعليم عن بعد بأنه "نقل المواد التعليمية إلى المتعلم في مكان إقامته أو عمله، مما يعني الفصل الجغرافي بين المعلم والمتعلم، إذ يصبح اللقاء خارج قاعة المحاضرات هو المحدد الأساس للعلاقة بينهما، ومن أجل التعويض عن اللقاء الفعلي فإنه يتم تزويد الطالب بالمعرفة عن طريق الوسائل التعليمية الحديثة، والوصول إلى كل من يرغب في التعليم العالي"^(٨).

المطلب الثاني

ماهية الإعارة (مفهوم، تعريف، خصائص وأهداف)

أتاحت التشريعات إعارة خدمات الأستاذ الجامعي لصالح الجهة التي ترغب بالحصول عليها من أجل تحقيق الصالح العام، ولكي نقف على هذا الوضع الوظيفي ونتعرف عليه فإن ذلك يتطلب تعريفه وتوضيح سماته والغرض منه، ولذلك قسمنا هذا المطلب على:

أولاً: تعريف الإعارة

للتعرف على المفهوم اللغوي والقانوني للإعارة فسوف نتناول الآتي: أولاً التعريف اللغوي للإعارة، ثانياً: التعريف القانوني للإعارة.

أولاً: التعريف اللغوي للإعارة: أعار الشيء إعارة: أعطاه إياه عارية، والعارية هي اسم من الإعارة، العارية والمعار ما تعطيه لغيرك على أن يعيده إليك، يقال كل عارية مستردة، استعارة الشيء منه: طلب أن يعطيه إياه عارية ويقال استعار عاره إياه، ويقال تعاورت الرياح رسم الدار، تداولته، فمرة تهب جنوباً، ومرة شمالاً، ومرة قبلاً ومرة دبراً^(٩).

من الوظائف الشاغرة في الدول التي لا يتواجد بها عدد كافٍ من الموظفين
٣- اكتساب الموظف المعار خبرات جديدة خلال فترة الإعاره بسبب عمله في الهيئة المعار إليها، فضلاً عن المزايا المالية التي يحققها الموظف المعار، حيث يحصل الموظف في الغالب على مقابل مالي كبير، مما يؤدي إلى تحسين ظروفه المعيشية، كما ينعكس ذلك بالإيجاب على الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني **التكليف القانوني للإعارة (حقوق وواجبات الأستاذ الجامعي)**

في هذا المبحث نوضح التكليف القانوني للإعارة (حقوق وواجبات الأستاذ الجامعي) ولابد لنا ببيان معنى التكليف القانوني هو تحديد الشروط القانونية (الوصف القانوني) الصحيحة للوقائع القانونية أو الإجراءات القانونية، والتي لها تأثير كبير على المعنى القانوني للوقائع والأفعال، لأن الشروط هي الأساس لتحديد النص أو النص المعمول به والقواعد القانونية.

المطلب الأول **الحقوق التي يتمتع بها الأستاذ الجامعي** **المعاره خدماته**

أولت التشريعات القانونية إهتماماً بالغاً في موضوع الإعارة ومن هذه القوانين بصورة عامة الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل، إذ أشارت تعليمات رقم ١١ لسنة ١٩٦٠ الصادرة من وزارة المالية بشأن إعارة الموظف على النحو الاتي :

استناداً الى المادة السادسة والستين من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ وتسهيلاً لتطبيق المادة الثامنة والثلاثين من القانون المذكور اصدرنا التعليمات وعلى النحو الاتي:-

ثانياً: تعريف الإعارة في الاصطلاح القانوني: أشار قانون الخدمة المدنية العراقي رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠م المعدل بتنظيم أحكام الإعارة، وأتاح إعارة الموظف إلى خارج وظيفته الحكومية بموافقة التوجيهية وبقرار من مجلس الوزراء، وعلى الرغم من تنظيم قانون الخدمة المدنية العراقي المعدل لأحكام الإعارة فإنه لم يضع تعريفاً محدداً لها^(١).

ثانياً: خصائص وأهداف الإعارة

يتسم نظام الإعارة بعدد من الخصائص التي تسعى لتحقيقها وسوف نوضحها في الجزء الاتي:

أولاً: خصائص الإعارة

١- يظل الموظف خاضعاً لأحكام القوانين الصادرة في وظيفته الأصلية مثل احتساب مدة الإعارة خدمة له بهدف الترفيع والزيادة والتقاعد بصرف النظر سواء أكانت الإعارة داخل العراق أم خارجه^(١).

٢- تحظى الإدارة المعيرة بسلطة تقديرية في الإعارة، ويُشترط موافقة كلاً من الموظف المطلوب للإعارة وموافقة الإدارة أيضاً في إطار ما تسمح به المصلحة العامة، حيث تقوم الادارة بتقدير حاجتها أو عدم حاجتها لعمل الموظف، وكذلك تستطيع تمديد وإنهاء الإعارة، ومع ذلك فإن هذه السلطة لا تعد امتيازاً.

ثانياً: أهداف الإعارة

١- تحقيق شكل من أشكال التعاون على المستوى الدولي بين الادارة المعيرة والادارة المعار اليها الموظف، ويؤثر ذلك بصورة ايجابية على الجهتين.

٢- تحقيق شكل من التعاون على المستوى الدولي بين الدول والهيئات الدولية من حيث تبادل الموظفين، وهذا يؤدي إلى إشغال العديد

١. يجوز اعادة خدمات الموظف الى خدمة خارج ملاك الحكومة بموافقة التوجيهية وبقرار من مجلس الوزراء على ان لا تتجاوز مدة الإعادة خمس سنوات ولا يجوز تمديدتها لأكثر من ذلك .

٢. يجوز اعادة الموظف الذي تحت التجربة.

٣. تستوفى التوقيفات التقاعدية على أساس راتب الموظف الاصلي في الدائرة المعيرة .

٤. يجوز انهاء الإعادة بموافقة كل من الدائرة المعيرة والجهة المستعيرة .

٥. اذا انتهت الدائرة المستعيرة خدمة الموظف المعار قبل انتهاء المدة فتلزم بدفع رواتبه حتى اعادته الى وظيفته او انتهاء مدة الإعادة على أساس راتبه في الدائرة المستعيرة.

٦. على الدائرة المعيرة اتخاذ ما يلزم لوضع درجة شاغرة تعادل درجة الموظف المعار منها في ملاكها للسنة التي تنتهي فيها مدة اعارته .

٧. يجوز ترفيع الموظف المعار خدماته وهو في الإعادة وان لم تكن هناك درجة شاغرة في الدائرة المعيرة بشرط ان يساعد عنوان وظيفته على الترفيع اما اذا أدى الترفيع الى تبديل العنوان فيجب وجود شاغر في الدائرة المعيرة .

وقد أشارت نص المادة ٤٧- سادسا من قانون التعليم العالي الاهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦ بصورة خاصة قرار الإعادة المأخوذ بحق أحد الأساتذة الجامعيين دفع

الرواتب والمخصصات والامتيازات المالية والاستقطاعات التقاعدية اللازمة في فترة الإعادة ويتقيد به بما يأتي :

اولاً - للوزير بناء على توصية مجلس التعليم العالي الاهلي الموافقة على اعادة خدمات التدريسيين من الجامعات الرسمية الى الجامعات والكليات والمعاهد الاهلية لإشغال وظيفة رئيس جامعة او عميد كلية او عميد معهد او رئيس قسم علمي او عضو هيئة تدريسية مدة (٥) خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ثانياً - تقدم الجامعة او الكلية او المعهد طلب اعادة الى الوظائف المراد اشغالها قبل بدء العام الدراسي وكلما دعت الحاجة لذلك.

ثالثاً - يشترط في من تقرر الوزارة اعادة خدماته ان تتوافر فيه شروط التعيين في الوظيفة المراد اشغالها في الجامعات والكليات والمعاهد الاهلية بموجب قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ .

رابعاً - تراعي الوزارة عند اتخاذها قرار اعادة خدمات التدريسي وجوب سد الشاغر في اختصاصه او منسبة الاداري او العلمي .

خامساً - للجامعة او الكلية او المعهد تعذر بقرار مسبب عن قبول من تقرر الوزارة اعادة خدماته وان تطلب من الوزارة اعادة النظر في قرارها.

سادساً - تتحمل الجامعة او الكلية او المعهد راتب المعار خدماته ومخصصاته وامتيازاته المالية والاستقطاعات التقاعدية المقتضاة.

المطلب الثاني

الواجبات التي تقع على الأستاذ الجامعي المعارة خدماته

يقع على عاتق الأستاذ الجامعي ذو الخدمات المعارة لصالح التعليم العالي والأهلي واجبات عديدة، تشتمل على النحو الآتي: (١٢)

١- المساهمة في رفع الهوية العلمية في مختلف العلوم والفنون والآداب عبر إجراء البحوث وتفرغه للمحاضرات والدروس والتدريبات الفكرية، فضلاً عن إشرافه على مشاريع الطلبة وتقديم لما يلزمهم من مراجع وكتب وتأمينها للمكتبات.

٢- زرع القيم الجامعية الخلقة في نفوس الطلبة وحثهم على التمسك بالتقاليد الأصيلة، والعمل على دعم التواصل الفعال والمباشر مع الطلبة والاهتمام بمختلف أمورهم الرياضية منها والثقافية والاجتماعية.

٣- ضبط الصفوف والقاعات الدراسية أثناء شرح المحاضرات والأبحاث، فضلاً عن تزويد إدارة الجامعة أو عميد الكلية بتقارير دورية توضح أي فعل مخل بالنظام الجامعي والإجراءات التي اتخذت لمنعه.

٤- تزويد رئيس مجلس القسم بتقارير سنوية عن الأنشطة العلمية والأبحاث المنشورة لعرضها أمام مجلس القسم، وينبغي تقديم تقارير إلى عميد المعهد أو الكلية من قبل رئيس مجلس القسم يوضح فيها آلية العمل ضمن قسمه فضلاً عن اعطاء شرحاً وافياً عن الأبحاث والأنشطة العلمية المجراة ضمنه والأهداف التي حققها القسم.

٥- بعده عضواً في اللجان والمجالس، يتوجب عليه الانخراط والمساهمة في أعمال مؤتمرات القسم أو المعهد أو الكلية العلمية.

الخاتمة

بعد أن تم الانتهاء من كتابة البحث (المركز القانوني للأستاذ الجامعي المعارة خدماته للتعليم الأهلي) ومن خلال التطرق الى ماهية الأستاذ الجامعي بالتعليم العالي و التكليف القانوني للإعارة (حقوق وواجبات الأستاذ الجامعي) تجاه الجامعة الأهلية وفقاً للقوانين: قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، التعليم العالي الأهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦ توصلت إلى بعض من الاستنتاجات والتوصيات وهي على النحو الآتي:

الاستنتاجات

١- نص المشرع العراقي على الإعارة كنظام قانوني إلا إنه لم يرد أي نص بشكل واضح وصريح للمهام والواجبات التي ينبغي أن يقوم بها الأستاذ الجامعي المعارة خدماته إلى الجامعة الأهلية.

٢- مكانة وأهمية الأستاذ الجامعي المعارة خدماته إلى التعليم العالي الأهلي ودوره في تحقيق الأهداف الرئيسة التي تسعى الجامعات الأهلية ومنها إمداد الطلاب بالمعرفة والقدرات والمهارات المؤهلة لهم للدخول في سوق العمل.

٣- لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عن التعليم الحضوري لوجود ميزات يتمتع هذا النمط من التعليم ومنها لقاء الأستاذ الدروس المنهجية الى الطالب وجهاً لوجه في غرفة الصف.

٤- يساعد التعليم عن بعد الطلبة في الحصول على المعلومات الضرورية دون جهد ووقت.

٥- التعليم عن بعد أكثر صعوبة من التعليم الحضوري حيث أن بعض من الطلبة ليس لديهم معرفة باستعمال الكمبيوتر .

التوصيات

١- يأمل الباحث من المشرع العراقي ببيان الدور المهم والفعال للأستاذ الجامعي المعار خدماته في تحقيق أهداف الجامعة الأهلية ضمن الأسباب الموجبة للإعارة .

٢- يأمل الباحث من المشرع العراقي ذكر نص بشكل واضح وصريح للمهام والواجبات التي ينبغي أن يقوم بها الأستاذ الجامعي المعار خدماته إلى الجامعة الأهلية.

٣- ضرورة إشراك الطلبة في دورات تدريبية تؤهلهم لأسلوب استعمال الحاسوب والتي له علاقة مباشرة مع التعليم عن بعد.

٤- وجوب تدريب الأستاذ الجامعي على استعمال منصات وبرامج التعليم عن بعد.

٥- وضع خطط أنبية ومستقبلية من قبل إدارة الجامعة تسهل عمل الأستاذ الجامعي على ممارسة لقاء المحاضرات عن بعد .

الهوامش

(١) طوطاوي، زوليخة (١٩٩٣) الجو التنظيمي السائد في الجامعة الجزائرية وعلاقته برضا الأستاذة وآدائهم. رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم النفس. جامعة الجزائر : الجزائر ، ص ١٢.

(٢) عوض الترتوري، محمد؛ عرفات حويجات، أغادير (٢٠٠٦) . إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات (الطبعة الأولى . الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع ، ص ١٠٣.

(٣) الموسوعة العربية العالمية ، ١٩٩٩ ، الطبعة الثانية ، الأجزاء ٦ ، ٧ ، ٨ ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ص ٢٥.

3-The Legal Position of the University Professor Served in the Private Education (4) UNESCO, 1998, world conference on higher education, Higher Education in the Twenty-First Century: Vision and Action 9 October 1998, P:1.

(٥) نمور ، نوال (٢٠١٢) كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي . رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الإدارة . جامعة منتوري - قسنطينة : الجزائر ، ص ٣١.

(٦) الحريري رافدة: (٢٠١٦) الجودة الشاملة في المناهج وطرائق التدريس، ط٢، دار المسيرة، عمان، الأردن ص ٧٧.

(٧) حسين فريج عبد اللطيف: (٢٠٠٩) طرق التدريس في القرن الواحد والعشرين، دار المسيرة، عمان، الأردن ، ص ١٢١.

(٨) العبادي هاشم فوزي (٢٠٠٨) إدارة التعليم الجامعي، مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن ، ص ٣٢٣.

(٩) ابراهيم مصطفى وآخرون ، معجم اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ج ١ ، المكتبة الإسلامية ، جمهورية مصر ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٣٩.

(١٠) الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من قانون الخدمة المدنية المعدل رقم ٤ لسنة ١٩٦٠م المنشورة في جريدة الوقائع العراقية العدد ٢٠٠٣ في ١٩٧٤م.

(١١) حكم مجلس الإنضباط العام المرقم أ/١ / ٣٣٣ في ٢٠ / ٣ / ٥١٩٩ م، منشور في مجلة ديوان التدوين القانوني، العدد ٢٤ السنة الرابعة وكانون الأول ١٩٦٥ / ص ١٤٥.

(١٢) علي عبدربه حسين إسماعيل (٢٠٠٧) تطوير الأداء الإداري بجامعة المنصورة باستخدام أسلوب فريق العمل ، مجلة كلية التربية بالمنصورة ، العدد ٦٣ ، ص ١٠٥.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المعاجم العربية

١. ابراهيم مصطفى وآخرون ، معجم اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ج ١ ، المكتبة الإسلامية ، جمهورية مصر ، ٢٠٠٤ .

ثانياً : الكتب

١. رافدة الحريري ، ٢٠١٦ ، الجودة الشاملة في المناهج وطرائق التدريس، ط٢، دار المسيرة، عمان، الأردن .

٢. عبد اللطيف حسين فريج ، ٢٠٠٩ ، طرق التدريس في القرن الواحد والعشرين، دار المسيرة، عمان، الأردن.

١. وليد سالم محمد الحلفاوي، ٢٠٠٦، مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلوماتية، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن.

٢. هاشم فوزي العبادي، ٢٠٠٨، إدارة التعليم الجامعي، مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن.

٣. مهدي التيمي، ٢٠٠٧ ، مهارات التعليم: دراسات في الفكر و الأداء التدريسي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة ، الأردن.

٤. وليد سالم محمد الحلفاوي، ٢٠٠٦ ، مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلوماتية، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن.

٥. عوض الترتوري، محمد؛ عرفات حوبجات، أ غادير (٢٠٠٦) . إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات (الطبعة الأولى . الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

ثالثاً : الموسوعات

١. الموسوعة العربية العالمية ، ١٩٩٩ ، الطبعة الثانية ، الأجزاء ٦ ، ٧ ، ٨ ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.

٢. موسوعة المعارف التربوية ، ٢٠٠٧ ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، القاهرة .

رابعاً : الرسائل والأطاريح

١. طوطاوي، زوليغة (١٩٩٣) الجو التنظيمي السائد في الجامعة الجزائرية وعلاقته

برضا الأستاذة وآدائهم. رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم النفس. جامعة الجزائر: الجزائر.

٢. نمور ، نوال (٢٠١٢) كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي. رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الإدارة . جامعة منتوري – قسنطينة : الجزائر.

خامساً : المجلات والصحف

١. علي عبد ربه حسين إسماعيل (٢٠٠٧) تطوير الأداء الإداري بجامعة المنصورة باستخدام أسلوب فريق العمل ، مجلة كلية التربية بالمنصورة ، العدد ٦٣.

٢. مجلة ديوان التدوين القانوني، العدد ٢٤ السنة الرابعة وكانون الأول ١٩٦٥ / ص ١٤٥.

٣. جريدة الوقائع العراقية العدد ٢٠٠٣ في ١٩٧٤.

سادساً : القوانين

١. تعليمات رقم ١١ - قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل .

٢. قانون التعليم العالي الاهلي رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٦.

سابعاً : المصادر الأجنبية

1. Unesco, 1998, world conference on higher education, Higher Education in the Twenty-First Century: Vision and Action 9 October 1998.

The Legal Position of the University Professor Served in the Private Education

Assit.Prof.Dr. Qasim Abduljaleel Muhsen^(*)

Assit. Lect.Wael Sameer Khaleefa^()**

Abstract

The collegiate education is considered an important factor in a country and reflects its civilization. Through the private education a country's development and its respect to human rights are assessed. That is why the country seeks building an educated generation that is capable of fulfilling its tasks in sciences, humanities, technology and other branches of science that are necessary to its stages of progress and change. In 1963, the Iraqi private collegiate education was born and it has contributed as part of the country's plan to the appearance of a number of outstanding university professors that are known of their high efficiency. This spark was crowned in 2016 by legislating The Private High Education Law no.25, and item no. 47 of the mentioned law permits hiring university professors in the private high education.

Key words: university professor, high education, hiring

^{(**)(*)}Religion & Denominations/Iran - Qum